

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة المخاطر



تقييم فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية في تعزيز استدامة النمو في القطاع
المصرفي دراسة ميدانية على بنك الإنماء

إعداد الطالب/

خديجة إبراهيم

261002902

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي: 2026

10		مقدمة الدراسة
11		مشكلة الدراسة
12		أهمية الدراسة
13		أهداف الدراسة
14		أسئلة الدراسة
14		فروض الدراسة
15		الدراسات السابقة:
21		الفجوة البحثية
22		المنطلقات النظرية للدراسة
25		منهجية الدراسة
26		مجتمع وعينة الدراسة
26		مصادر جمع البيانات
27		أدوات الدراسة
28		الأساليب الإحصائية المستخدمة
29		حدود الدراسة
30		المراجع:
30		أولاً: المراجع العربية

مقدمة الدراسة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية ومالية متسارعة، أفرزت بيئة أعمال بالغة التعقيد تتسم بعدم اليقين وتشابك المخاطر، مما جعل القطاع المصرفي في مقدمة القطاعات المتأثرة بهذه التحولات، بوصفه القلب النابض للنشاط الاقتصادي والمحرك الرئيس لعمليات التمويل والاستثمار، ولما كانت البنوك تعتمد في جوهر عملها على منح الائتمان بوصفه المصدر الأساسي لإيراداتها، فإنها تواجه في الوقت ذاته جملةً من المخاطر التي تُهدد استقرارها ونموها، وفي مقدمتها المخاطر الائتمانية التي باتت تستأثر بالنصيب الأكبر من اهتمام المؤسسات المصرفية والجهات الرقابية على المستويين المحلي والدولي، لا سيما بعد الأزمات المالية العالمية التي كشفت عن هشاشة كثير من الأنظمة المصرفية أمام التعثر الائتماني (بضيايف، 2023).

وتُعرّف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها المنظومة المتكاملة من السياسات والإجراءات والأدوات التي تتبناها البنوك لتحديد المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها، بما يضمن تحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل احتمالية التعثر. ويكتسب هذا المفهوم أهميته من كونه يُشكّل خط الدفاع الأول لحماية الأموال المودعة لدى البنوك، وضمان استمرارية دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، إذ إن ضعف الإدارة الائتمانية يؤدي إلى تراكم القروض المتعثرة، وتآكل رأس المال، وفقدان الثقة في الجهاز المصرفي، مما ينعكس سلباً على أداء البنك ومركزه المالي (جعفر وبدرني، 2022).

وبرز مفهوم استدامة النمو في القطاع المصرفي بوصفه أحد أبرز التوجهات الاستراتيجية التي تتبناها البنوك الحديثة، انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها. وتُشير استدامة النمو المصرفي إلى قدرة البنك على تحقيق نمو متوازن ومستقر عبر الزمن، يُوازن بين الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن استمرارية عملياته وتعزيز قدرته التنافسية في ظل التحولات المتلاحقة في بيئة الأعمال المصرفية (راهي وسلمان، 2021).

وتستمد استدامة النمو في القطاع المصرفي أهميتها من كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظومة التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ إن البنوك المستدامة تُسهم بفاعلية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية، وتُعزز الشمول المالي، وتدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل. كما أن تبني المصارف لاستراتيجيات النمو المستدام يُمكنها من مواكبة التطورات المتسارعة، وتطوير قدراتها الديناميكية للتكيف مع المتغيرات، مما يُعزز من مركزها التنافسي واستدامتها المؤسسية في ظل بيئة تنافسية متغيرة (الزعيبي والمحاسنة، 2026).

وفي ضوء التوجهات العالمية الحديثة نحو دمج معايير الاستدامة في المنظومة المصرفية، بدأت كثير من البنوك حول العالم في إعادة صياغة سياساتها الائتمانية بحيث تتضمن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG)، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن دمج هذه المعايير في تقييم المخاطر الائتمانية يُسهم في تحقيق النمو المستدام على المدى البعيد. وتتصاعد هذه التوجهات لتشمل جميع البنوك الرائدة، ومنها بنك الإنماء الذي يسعى إلى ترسيخ مكانته بوصفه أحد البنوك الرائدة في تبني معايير الصيرفة المستدامة (Pradnyani et al., 2024).

وانطلاقاً مما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة في تعزيز استدامة النمو في القطاع المصرفي، من خلال دراسة ميدانية على بنك الإنماء بوصفه أنموذجاً للبنوك التي تتبنى منظوراً استراتيجياً يجمع بين الإدارة الرشيدة للمخاطر وتحقيق النمو المستدام، بما يُثري الأدبيات في هذا المجال ويُقدّم رؤية تطبيقية تُسهم في تطوير الممارسات المصرفية.

مشكلة الدراسة

يُمثل القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بشكل مباشر بحالة عدم اليقين التي تسود بيئة الأعمال المعاصرة، حيث تتزايد المخاطر التي تُواجهها البنوك بصورة متسارعة نتيجة لتشابك المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، فضلاً عن الأزمات المالية المتلاحقة التي أفرزت واقعاً جديداً يفرض على المصارف إعادة النظر في منظومة إدارة المخاطر الائتمانية بوصفها الركيزة الأساسية لضمان الاستقرار المالي وتحقيق النمو المستدام. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البنوك في تطوير أنظمة إدارة المخاطر، إلا أن ظاهرة تعثر القروض ما تزال تُشكل تحدياً جوهرياً يهدد قدرة البنوك على الاستمرار في أداء دورها التمويلي والتنموي، مما يستدعي إجراء دراسات متعمقة لتقييم مدى فاعلية الممارسات الحالية في التعامل مع هذه المخاطر (جعفر وبدر، 2022).

وقد كشفت الدراسات السابقة عن وجود علاقة معنوية بين إدارة المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك، حيث أشارت دراسة بضياف (2023) إلى أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤدي إلى تراجع ملحوظ في ربحية البنوك التجارية، كما أكدت دراسة أبو عوض وحمود (2024) على وجود أثر إيجابي لإدارة المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف. غير أن غالبية هذه الدراسات ركزت على العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية ومتغيرات الربحية والاستقرار المالي، دون التطرق بشكل كافٍ إلى العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية واستدامة النمو المصرفي بوصفها متغيراً استراتيجياً يتجاوز البُعد المالي قصير الأجل ليشمل أبعاداً متعددة تتصل بقدرة البنك على الاستمرار والتطور في المدى البعيد.

وفي ضوء التحولات المتسارعة نحو دمج معايير الاستدامة في المنظومة المصرفية العالمية، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة مدى قدرة أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية الحالية على دعم أهداف الاستدامة المصرفية، خاصة في ظل ما أشارت إليه دراسة (El Qirem & Alshehadeh (2025) من وجود أثر سلبي للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي وانعكاس ذلك على النمو المستدام. كما أن دراسة Schulte et al. (2025) أكدت على أهمية تبني منظور استراتيجي للاستدامة عند تقييم المخاطر الائتمانية، وهو ما يستدعي دراسة هذه العلاقة في سياق البيئة المصرفية المحلية.

ويُمثل بنك الإنماء أنموذجاً مصرفياً رائداً يسعى إلى تحقيق التوازن بين الإدارة الرشيدة للمخاطر الائتمانية وتحقيق النمو المستدام، غير أن الواقع العملي يُشير إلى وجود فجوة بين الممارسات النظرية والتطبيقية في هذا المجال، حيث تُواجه البنوك تحديات جوهرية تتصل بمدى قدرة أبعاد إدارة المخاطر الائتمانية، من تحديد وقياس ومراقبة وضبط، على التأثير الفعلي في تعزيز أبعاد استدامة النمو المصرفي. ومن هنا تتبع مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة في تعزيز استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات النظرية المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية واستدامة النمو المصرفي، وتقديم إطار مفاهيمي متكامل يربط بين المتغيرين.
- تُعدّ الدراسة استجابةً للتوجهات البحثية الحديثة التي تدعو إلى دمج معايير الاستدامة في منظومة إدارة المخاطر المصرفية.
- تسدّ الدراسة فجوة بحثية تتصل بمحدودية الدراسات التي جمعت بين متغيري إدارة المخاطر الائتمانية واستدامة النمو في القطاع المصرفي السعودي.
- تُقدّم الدراسة إضافةً علميةً للمكتبة العربية من خلال تناولها لموضوع حيوي بمنهجية علمية رصينة.
- تفتح الدراسة آفاقاً جديدة للباحثين لإجراء دراسات مستقبلية على متغيرات وسيطة أو معدلة في العلاقة بين المتغيرين.

الأهمية العملية (التطبيقية)

- تُوفّر الدراسة مؤشرات تطبيقية للإدارة العليا في بنك الإنماء والبنوك المماثلة حول فاعلية أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية المطبقة.
- تُسهم نتائج الدراسة في مساعدة صنّاع القرار المصرفي على تطوير سياسات ائتمانية أكثر توافقاً مع متطلبات الاستدامة.
- تُقدّم الدراسة رؤية عملية للجهات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي بشأن أهمية دمج معايير الاستدامة في إطار المخاطر الائتمانية.
- تُفيد الدراسة المسؤولين عن إدارات المخاطر الائتمانية في البنوك من خلال تحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً في تحقيق النمو المستدام.
- تُسهم الدراسة في دعم توجهات القطاع المصرفي نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 المتصلة بتعزيز استدامة القطاع المالي.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس: دراسة أثر إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (تحديد المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، مراقبة المخاطر الائتمانية، الرقابة على المخاطر الائتمانية) على استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة في بنك الإنماء.
- الوقوف على مستوى استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء.
- قياس أثر تحديد المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.
- تحديد أثر قياس المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.
- الكشف عن أثر مراقبة المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.
- بيان أثر الرقابة على المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.
- الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول متغيري الدراسة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية.
- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تُسهم في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية بما يخدم استدامة النمو في القطاع المصرفي.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما أثر إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (تحديد المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، مراقبة المخاطر الائتمانية، الرقابة على المخاطر الائتمانية) على استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها المختلفة في بنك الإنماء؟
- ما مستوى استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء؟
- ما أثر تحديد المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء؟
- ما أثر قياس المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء؟
- ما أثر مراقبة المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء؟
- ما أثر الرقابة على المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول متغيري الدراسة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيس: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (تحديد المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، مراقبة المخاطر الائتمانية، الرقابة على المخاطر الائتمانية) على استدامة النمو في القطاع المصرفي بالتطبيق على بنك الإنماء.

ويتفرع من الفرض الرئيس الفروض الفرعية الآتية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقياس المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمراقبة المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة على المخاطر الائتمانية على استدامة النمو في بنك الإنماء.

الفرض الفرعي الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول متغيري الدراسة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (إدارة المخاطر الائتمانية) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسات العربية

دراسة بضياف: (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (مخاطر التركيز الائتماني، نسبة القروض المتعثرة، كفاية رأس المال، مخصصات خسائر القروض) على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2009-2016). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data)، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية الحكومية والخاصة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي وذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، حيث تبيّن أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك، في حين أن ارتفاع كفاية رأس المال يُسهم في تحسين الأداء الربحي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وتطوير أساليب قياس المخاطر الائتمانية، وتبني معايير بازل III لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر، فضلاً عن تنويع المحفظة الائتمانية للحدّ من مخاطر التركيز.

دراسة جعفر وبديروني: (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (تحديد المخاطر، قياس المخاطر، مراقبة المخاطر، التحكم في المخاطر) في الحدّ من مشكلة التعثر

الائتماني في مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة خلال فترة الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال لإدارة المخاطر الائتمانية في الحدّ من ظاهرة التعثر الائتماني، وأن البنوك التي تتبنى سياسات ائتمانية رشيدة وأنظمة متطورة لإدارة المخاطر تُسجّل معدلات أقل من القروض المتعثرة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير قواعد بيانات شاملة عن العملاء، وتفعيل دور مركزية المخاطر، وتدريب الكوادر البشرية على أساليب التحليل الائتماني الحديثة، وتبني نماذج التصنيف الائتماني الداخلي.

دراسة أبو عوض وحمود: (2024) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، القروض المتعثرة) في تحقيق الاستقرار المالي لعدد من المصارف الخاصة التجارية للفترة (2015-2022). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وتكونت العينة من مجموعة من المصارف التجارية الخاصة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف، حيث تبين أن تحسين جودة المحفظة الائتمانية ورفع معدلات كفاية رأس المال يُسهمان بشكل مباشر في تعزيز متانة المركز المالي للبنوك. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد استراتيجيات ائتمانية واضحة، وتعزيز الحوكمة المصرفية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المالية، والالتزام بالمعايير الدولية في إدارة المخاطر.

دراسة العمري وكلبونة: (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، مراقبة المخاطر، الرقابة على المخاطر) في تحسين أداء البنوك التجارية الأردنية وفق بطاقة الأداء المتوازن (المحور المالي، محور العملاء، محور العمليات الداخلية، محور التعلم والنمو). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت العينة من (200) موظف في الإدارات الائتمانية بالبنوك التجارية الأردنية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية بجميع أبعادها على أداء البنوك التجارية الأردنية وفق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية، وربطها بمنظومة تقييم الأداء الشاملة، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين، وتوفير برامج تدريبية متخصصة.

الدراسات الأجنبية

دراسة: Brogi et al., (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الوعي بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) بأبعادها (البُعد البيئي، البُعد الاجتماعي، بُعد الحوكمة) بوصفها عاملاً محتملاً للتخفيف من المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام تحليل الانحدار، وتكونت العينة من مجموعة كبيرة من الشركات الأوروبية والأمريكية المدرجة في مؤشرات ESG. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات ذات التصنيف المرتفع في معايير ESG تتمتع بمستويات أقل من المخاطر الائتمانية، وأن الوعي بهذه المعايير يُسهم بشكل معنوي في تخفيف مخاطر التعثر. وأوصت الدراسة بضرورة دمج معايير الاستدامة في نماذج تقييم المخاطر الائتمانية، وتشجيع البنوك على تمويل المشاريع الملتزمة بمعايير ESG، وتطوير أدوات قياس أكثر دقة لمخاطر الاستدامة.

دراسة: Schulte et al. (2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم المخاطر الائتمانية من منظور استراتيجي للاستدامة بأبعاده (البُعد البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي، الاستراتيجي) في القطاع المصرفي في دول الشمال الأوروبي. (Nordic Banking Sector) واستخدمت الدراسة المنهج النوعي القائم على دراسة الحالة، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك الرائدة في الدول الاسكندنافية، مع إجراء مقابلات معمقة مع المديرين المسؤولين عن إدارة المخاطر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني منظور استراتيجي للاستدامة في تقييم المخاطر الائتمانية يُعزز قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر طويلة الأجل، ويحسن من جودة القرارات الائتمانية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة نماذج تقييم المخاطر الائتمانية لتشمل أبعاد الاستدامة، وتطوير مؤشرات كمية لقياس مخاطر الاستدامة، وتعزيز الشفافية في الإفصاح عن ممارسات إدارة المخاطر.

دراسة: Syadali et al., (2023) هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجية إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تحليل المخاطر، معالجة المخاطر، مراقبة المخاطر) لمعالجة مشكلة إقراض الأموال في البنوك التجارية الإسلامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النوعي، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك التجارية الإسلامية في إندونيسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر يُسهم بشكل كبير في تقليل مشكلات التعثر في السداد، وأن البنوك الإسلامية

تحتاج إلى أدوات خاصة تتناسب مع طبيعة عقودها الشرعية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات ابتكارية لإدارة المخاطر تتلاءم مع خصوصية الصيرفة الإسلامية، وتعزيز التدقيق الشرعي، وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر في منح التمويل.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (استدامة النمو في القطاع المصرفي) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسات العربية

دراسة الزعبي والمحاسنة: (2026) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات النمو بأبعادها (استراتيجية اختراق السوق، استراتيجية تطوير السوق، استراتيجية تطوير المنتج، استراتيجية التنويع) في تعزيز الاستدامة المؤسسية في البنوك العاملة في الأردن، مع اختبار الدور الوسيط للقدرة الديناميكية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكونت العينة من (350) من الإداريين في البنوك الأردنية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات النمو في تعزيز الاستدامة المؤسسية، وأن القدرات الديناميكية تتوسط جزئيًا هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك لاستراتيجيات نمو متنوعة ومرنة، وتطوير القدرات الديناميكية لمواكبة التغيرات في البيئة المصرفية، وتعزيز ثقافة الاستدامة على المستوى المؤسسي.

دراسة عبدالله وميخائيل: (2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على استدامة الدين الخارجي بأبعاده (مؤشرات الاستدامة قصيرة الأجل، مؤشرات الاستدامة طويلة الأجل، مؤشرات المخاطر) بوصفه إطارًا لتعزيز النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2024). واستخدمت الدراسة المنهج القياسي باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتكونت العينة من بيانات سلاسل زمنية عن الاقتصاد المصري. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين استدامة الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، وأن تجاوز الحدود الآمنة للاستدامة يؤثر سلبًا على معدلات النمو. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات رشيدة لإدارة الدين الخارجي، وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية، وتعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد المصري لتحقيق استدامة النمو.

دراسة راهي وسلمان (2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الاستدامة المصرفية بأبعادها (البُعد المالي، البُعد التشغيلي، بُعد كفاية رأس المال، بُعد جودة الأصول) من خلال التحليل المالي لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005-2019). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المصارف التجارية العراقية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تباين واضح في مستويات الاستدامة المصرفية بين المصارف المدروسة، وأن المصارف التي تتمتع بجودة أصول عالية وكفاية رأسمال مرتفعة تحقق مستويات أعلى من الاستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مؤشرات موحدة لقياس الاستدامة المصرفية، وتعزيز الرقابة المصرفية، وتطوير أنظمة الإدارة المالية في المصارف بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة.

دراسة أبو شمالة (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم استدامة النمو والتنمية بأبعادها (البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد البيئي، البُعد المؤسسي) في اقتصاديات الدول النامية والصاعدة النفطية، مع التطبيق على حالة الاقتصاد العماني. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، وتكونت العينة من بيانات الاقتصاد العماني ومقارنتها بعدد من الاقتصادات النفطية المماثلة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد العماني يواجه تحديات كبيرة في تحقيق استدامة النمو بسبب اعتماده الكبير على القطاع النفطي، وأن التنوع الاقتصادي يُعد ضرورة حتمية. وأوصت الدراسة بضرورة تسريع خطط التنوع الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير القطاع المصرفي والمالي بوصفه رافعة للنمو المستدام.

دراسة البياتي والزبيدي (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على تحقيق الاستدامة المالية بأبعادها (استدامة الإيرادات، استدامة النفقات، استدامة الدين العام، استدامة الميزان المالي) وأثرها في النمو الاقتصادي المستدام في العراق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وتكونت العينة من بيانات الاقتصاد العراقي لفترة زمنية محددة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق، وأن ضعف الاستدامة المالية يُشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام المالي، وتنويع مصادر الإيرادات، وترشيد الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع المصرفي في دعم النمو المستدام.

الدراسات الأجنبية

دراسة: (Huian et al., 2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة بأبعاده (الإفصاح البيئي، الإفصاح الاجتماعي، إفصاح الحوكمة) وإدارة المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الروماني. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام تحليل المحتوى ونماذج الانحدار، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك التجارية العاملة في رومانيا خلال فترة الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة وجودة إدارة المخاطر الائتمانية، وأن البنوك التي تتبنى معايير الإفصاح الشاملة تتمتع بمخاطر ائتمانية أقل. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإفصاح عن معلومات الاستدامة، وتطوير معايير موحدة للإفصاح المصرفي، وربط الاستدامة بمنظومة إدارة المخاطر الشاملة.

دراسة: (El Qirem & Alshehadeh 2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير المخاطر الائتمانية بأبعادها (نسبة القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال) على الأداء المالي وأثره على النمو المستدام في البنوك التجارية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي باستخدام نماذج بيانات البانل، وتكونت العينة من عدد من البنوك التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي، وأن تدهور الأداء المالي ينعكس سلبًا على قدرة البنوك في تحقيق النمو المستدام. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية، وتحسين جودة المحفظة الائتمانية، وربط استراتيجيات النمو بمعايير الاستدامة، وتطوير مؤشرات قياس الأداء المستدام.

دراسة: (Pradnyani et al. 2024) هدفت الدراسة إلى التعرف على تحقيق الأداء المالي من خلال تطبيق الصيرفة المستدامة بأبعادها (الاستدامة البيئية الطبيعية، الاستدامة الاجتماعية، إدارة المخاطر الائتمانية) في القطاع المصرفي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وتكونت العينة من مجموعة من البنوك العاملة في إندونيسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق الصيرفة المستدامة وإدارة المخاطر الائتمانية في تحسين الأداء المالي للبنوك، وأن تبني البنوك للاستدامة البيئية يُعزز من ثقة العملاء والمستثمرين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك لممارسات الصيرفة المستدامة، وتطوير منتجات مصرفية خضراء، وتعزيز دور البنوك في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، ودمج مبادئ الاستدامة في السياسات الائتمانية.

الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المتأنى للدراسات السابقة التي تناولت متغيري إدارة المخاطر الائتمانية واستدامة النمو في القطاع المصرفي، يتبين وجود جملة من أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، تُشكّل في مجموعها ملامح الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الراهنة إلى معالجتها. فمن حيث أوجه الاتفاق، تلقي الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع إدارة المخاطر الائتمانية بوصفها متغيراً محورياً في العمل المصرفي، وفي اعتمادها على الأبعاد الأربعة الرئيسة لإدارة المخاطر (تحديد المخاطر، قياس المخاطر، مراقبة المخاطر، الرقابة على المخاطر) وهو ما يتوافق مع ما ذهبت إليه دراسة جعفر وبدرني (2022) ودراسة العمري وكلبونة (2022)، كما تتفق مع كثير من الدراسات السابقة في تبني المنهج الوصفي التحليلي أداةً للتحليل، وفي الاستعانة بالاستبانة أداةً لجمع البيانات الميدانية. أما من حيث أوجه الاختلاف، فتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهرية؛ إذ إن معظم الدراسات السابقة ربطت إدارة المخاطر الائتمانية بمتغيرات كالربحية (بضيايف، 2023)، أو الاستقرار المالي (أبو عوض وحمود، 2024)، أو الأداء المالي (El Qirem & Alshehadeh, 2025)، أو التعثر الائتماني (جعفر وبدرني، 2022)، في حين تنفرد الدراسة الحالية بربط إدارة المخاطر الائتمانية باستدامة النمو المصرفي بوصفها متغيراً استراتيجياً شاملاً يتجاوز البُعد المالي التقليدي. كما أن الدراسات السابقة التي تناولت استدامة النمو تناولتها في سياقات مختلفة، كسياق التنمية الاقتصادية الكلية (البياتي والزبيدي، 2022؛ أبو شمالة، 2022)، أو الاستدامة المؤسسية عمومًا (الزعبي والمحاسنة، 2026)، دون التركيز على استدامة النمو المصرفي تحديداً في علاقتها بإدارة المخاطر الائتمانية. علاوة على ذلك، فإن الدراسات الأجنبية التي اقتربت من هذا الربط، كدراسة Schulte et al. (2025) ودراسة Pradnyani et al. (2024)، طُبِّقت في بيئات مصرفية مختلفة عن البيئة السعودية (البنوك الاسكندنافية والإندونيسية)، مما يجعل نتائجها غير قابلة للتعميم بالضرورة على السياق المحلي. وتتميز الدراسة الحالية كذلك بمجتمعها البحثي، إذ تنفرد بالتطبيق على بنك الإنماء بوصفه أحد البنوك الرائدة في المملكة العربية السعودية التي تتبنى توجهات الصيرفة المستدامة، وهو ما يمنح الدراسة خصوصية تطبيقية تُميزها عن الدراسات السابقة. وبناءً على ما سبق، تتجلى الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها في ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: الفجوة الموضوعية المتمثلة في الربط المباشر بين إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها الأربعة واستدامة النمو المصرفي بأبعادها المتعددة، والفجوة المكانية المتمثلة في التطبيق على بنك الإنماء في البيئة المصرفية السعودية، والفجوة الزمانية المتمثلة في إجراء الدراسة في مرحلة تشهد تحولات جوهرية في القطاع المصرفي انسجاماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وتوجهات الاستدامة العالمية.

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: إدارة المخاطر الائتمانية

يُعدّ مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية من المفاهيم المحورية في الأدبيات المصرفية المعاصرة، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجوهر العمل المصرفي القائم على منح الائتمان بوصفه المصدر الأساسي للإيرادات. وتتبع أهمية هذا المفهوم من التطور التاريخي للنشاط المصرفي، الذي شهد تحولات جوهرية منذ صدور مقررات لجنة بازل (Basel Committee) في نسخها المتعاقبة (بازل I ، وبازل II ، وبازل III)، والتي أرست الأسس المعيارية لإدارة المخاطر المصرفية وحددت متطلبات كفاية رأس المال بوصفها الركيزة الأولى لمواجهة المخاطر الائتمانية (بضيايف، 2023).

وتقوم إدارة المخاطر الائتمانية على جملة من الأسس النظرية المستمدة من نظريات متعددة، أبرزها نظرية المحفظة الحديثة (Modern Portfolio Theory) لماركويتر، التي تدعو إلى تنويع المحفظة الائتمانية للحدّ من المخاطر، ونظرية المعلومات غير المتماثلة (Asymmetric Information Theory) التي تُفسّر ظاهرة الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية في العلاقة بين البنك والمقترض، فضلاً عن نظرية الوكالة (Agency Theory) التي تتناول العلاقة بين الأطراف المختلفة في العملية الائتمانية. وتتكامل هذه النظريات لتُشكّل الأساس المفاهيمي الذي تتبني عليه أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية الحديثة (جعفر وبدرني، 2022).

وتتضمن منظومة إدارة المخاطر الائتمانية أربعة أبعاد رئيسة تُشكّل حلقات متكاملة في دورة إدارة المخاطر، هي: البُعد الأول ويتمثل في تحديد المخاطر الائتمانية، ويُقصد به عملية اكتشاف المخاطر المحتملة وتصنيفها وتوصيفها بشكل دقيق، من خلال تحليل الملف الائتماني للعميل وتقييم قدرته على السداد. والبُعد الثاني هو قياس المخاطر الائتمانية، ويشمل استخدام النماذج الكمية والنوعية لتقدير حجم الخسائر المحتملة، كنماذج التصنيف الائتماني الداخلي، ونماذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) ، ومعادلة الخسارة المتوقعة (Expected Loss) والبُعد الثالث هو مراقبة المخاطر الائتمانية، ويتضمن المتابعة المستمرة للمحفظة الائتمانية ورصد المؤشرات المبكرة لتدهور جودة الأصول. أما البُعد الرابع فهو الرقابة على المخاطر الائتمانية، ويشمل الإجراءات التصحيحية والاستراتيجيات المتبعة للحدّ من المخاطر ومعالجتها، بما في ذلك الضمانات ومخصصات الخسائر وسياسات إعادة الهيكلة (العمرى وكلبونة، 2022).

وقد شهد الفكر المصرفي المعاصر تحولاً نوعياً في مقارنة إدارة المخاطر الائتمانية، إذ لم تعد تُعدّ وظيفة رقابية معزولة، بل تحولت إلى منظومة استراتيجية متكاملة تتقاطع مع بقية الوظائف المصرفية، وأصبحت تستوعب الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) بوصفها عوامل مؤثرة في التقييم الائتماني. وقد أكدت الدراسات الحديثة أن دمج معايير الاستدامة في نماذج تقييم المخاطر الائتمانية يُسهم في تعزيز جودة القرارات الائتمانية وتقليل احتمالية التعثر على المدى البعيد (Brogi, Lagasio, & Porretta, 2022).

ثانياً: استدامة النمو في القطاع المصرفي

يُعدّ مفهوم استدامة النمو في القطاع المصرفي من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر المصرفي، وقد تطور بشكل متسارع في العقدين الأخيرين انسجاماً مع التوجهات العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015. ويستند هذا المفهوم إلى نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory) التي ترى أن المؤسسة المصرفية مسؤولة تجاه جميع الأطراف ذات المصلحة، لا المساهمين وحدهم، وإلى نظرية الثلاثية النهائية (Triple Bottom Line) التي تدعو إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (راهي وسلمان، 2021).

وتقوم استدامة النمو المصرفي على مجموعة من الركائز، أبرزها: الاستدامة المالية التي تتمثل في القدرة على تحقيق أرباح مستقرة عبر الزمن، والاستدامة التشغيلية المتمثلة في كفاءة العمليات المصرفية، واستدامة النمو المتمثلة في القدرة على التوسع المتوازن، والاستدامة المؤسسية المتمثلة في متانة الحوكمة والإدارة الرشيدة. ويُنظر إلى هذه الركائز بوصفها منظومة متكاملة تتفاعل فيما بينها لتحقيق النمو المستدام للبنك (أبو شمالة، 2022).

وقد تعزز مفهوم استدامة النمو المصرفي في السنوات الأخيرة بظهور توجه الصيرفة المستدامة (Sustainable Banking) الذي يدعو إلى دمج معايير الاستدامة في جميع الأنشطة المصرفية، بدءاً من السياسات الائتمانية وصولاً إلى المنتجات والخدمات المصرفية. ويرتبط هذا التوجه ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التمويل الأخضر (Green Finance) الذي يُشجّع البنوك على تمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وبمفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يُوسّع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل جميع فئات المجتمع. (Pradnyani et al., 2024).

مصطلحات الدراسة

إدارة المخاطر الائتمانية: تُعرّف بأنها "مجموعة الإجراءات والسياسات والأنظمة التي تتبناها المؤسسة المصرفية لتحديد المخاطر الائتمانية المحتملة وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها، بهدف تحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل احتمالية الخسائر الناجمة عن تعثر المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم" (بضياف، 2023).

تحديد المخاطر الائتمانية: هو "العملية المنهجية التي تهدف إلى اكتشاف مصادر المخاطر الائتمانية المحتملة وتصنيفها وتوصيفها، من خلال تحليل شامل للملف الائتماني للعميل وتقييم قدرته على الوفاء بالتزاماته" (جعفر وبدروني، 2022).

قياس المخاطر الائتمانية: يُعرّف بأنه "استخدام مجموعة من الأدوات والنماذج الكمية والنوعية لتقدير حجم الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر الائتمانية، بما يُمكن البنك من اتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة" (أبو عوض وحمود، 2024).

مراقبة المخاطر الائتمانية: هي "الأنشطة المستمرة التي تهدف إلى متابعة المحفظة الائتمانية ورصد أي تطورات قد تؤثر على جودة الأصول، من خلال أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الأداء الائتماني" (العمرى وكتبونة، 2022).

الرقابة على المخاطر الائتمانية: تُعرّف بأنها "الإجراءات التصحيحية والاستراتيجيات المتبعة للحدّ من المخاطر الائتمانية ومعالجتها، بما يشمل الضمانات ومخصصات الخسائر وسياسات إعادة الهيكلة" (Syadali, Segaf, & Parmujianto, 2023).

استدامة النمو في القطاع المصرفي: تُعرّف بأنها "قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق نمو متوازن ومستقر عبر الزمن، يُوازن بين الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن استمرارية عملياتها وتعزيز قدرتها التنافسية في المدى البعيد" (الزعيبي والمحاسنة، 2026).

ثانيًا: التعريفات الإجرائية

إدارة المخاطر الائتمانية (إجرائيًا): تُعرّف في هذه الدراسة بأنها "المنظومة المتكاملة من الممارسات والإجراءات التي يُطبّقها بنك الإنماء لإدارة المخاطر الناتجة عن عمليات منح الائتمان، وثُقّاس من خلال أربعة أبعاد رئيسية هي: تحديد المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، مراقبة المخاطر الائتمانية، والرقابة على المخاطر الائتمانية، وذلك بواسطة الفقرات المخصصة لكل بُعد في استبانة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي".

تحديد المخاطر الائتمانية (إجرائيًا): الدرجة التي يحصل عليها المبحوث من خلال إجاباته على الفقرات المخصصة لهذا البُعد في استبانة الدراسة، والتي تقيس مدى قدرة بنك الإنماء على اكتشاف المخاطر الائتمانية المحتملة وتصنيفها.

قياس المخاطر الائتمانية (إجرائيًا): الدرجة التي يحصل عليها المبحوث من خلال إجاباته على الفقرات المخصصة لهذا البُعد في استبانة الدراسة، والتي تقيس مدى استخدام بنك الإنماء للنماذج والأدوات الكمية والنوعية في تقدير المخاطر الائتمانية.

مراقبة المخاطر الائتمانية (إجرائيًا): الدرجة التي يحصل عليها المبحوث من خلال إجاباته على الفقرات المخصصة لهذا البُعد في استبانة الدراسة، والتي تقيس مدى فاعلية أنظمة المتابعة والرصد المستمر للمحفظة الائتمانية في بنك الإنماء.

الرقابة على المخاطر الائتمانية (إجرائيًا): الدرجة التي يحصل عليها المبحوث من خلال إجاباته على الفقرات المخصصة لهذا البُعد في استبانة الدراسة، والتي تقيس مدى فاعلية الإجراءات التصحيحية والضوابط المتبعة في بنك الإنماء للحدّ من المخاطر الائتمانية.

استدامة النمو في القطاع المصرفي (إجرائيًا): تُعرّف في هذه الدراسة بأنها "قدرة بنك الإنماء على تحقيق نمو متوازن ومستقر يُوازن بين الأبعاد المالية والتشغيلية والاجتماعية والبيئية، وتُقاس من خلال الدرجة التي يحصل عليها المبحوث من إجاباته على فقرات الاستبانة المخصصة لهذا المتغير وفق مقياس ليكرت الخماسي."

بنك الإنماء (إجرائيًا): أحد البنوك السعودية الرائدة الذي أُسس عام 2006، ويُقدّم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويُمثّل مجتمع الدراسة الميدانية الذي يُطبّق عليه البحث لاختبار العلاقة بين متغيري الدراسة.

منهجية الدراسة

سوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ سيُوظّف هذا المنهج في وصف الظاهرة موضع الدراسة وصفًا دقيقًا من خلال استعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيري الدراسة (إدارة المخاطر الائتمانية واستدامة النمو في القطاع المصرفي)، وتحليل العلاقات بينهما بشكل منهجي يُتيح الوصول إلى استنتاجات علمية

موثقة. وسوف يُسهم هذا المنهج في بناء الإطار النظري للدراسة، وتحديد أبعاد المتغيرات، وصياغة فروض الدراسة بصورة إجرائية قابلة للاختبار.

وسوف تعتمد الدراسة أيضًا على المنهج الميداني من خلال إجراء دراسة تطبيقية على بنك الإنماء، حيث سيُصمَّم استبيان الدراسة استنادًا إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وسيوزَّع على أفراد عينة الدراسة، ثم ستُجمع البيانات وتُحلَّل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج واختبار فروض الدراسة. كما ستُستخدم المقابلات غير الرسمية مع بعض المسؤولين في إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك بوصفها أداة مساعدة لإثراء فهم الظاهرة موضع الدراسة، بما يُعزز من موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

مجتمع وعينة الدراسة

سوف يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات المعنية بإدارة المخاطر الائتمانية والإدارات ذات الصلة في بنك الإنماء بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم وفقًا للإحصاءات الرسمية المتاحة نحو (850) موظفًا وموظفة، موزعين على إدارة المخاطر، وإدارة الائتمان، وإدارة التمويل، وإدارة المراجعة الداخلية، والإدارة المالية، وإدارة الاستراتيجية، وذلك في الفروع الرئيسة للبنك في مدينة الرياض والمدن الأخرى بالمملكة.

وسوف تُختار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية، وسيبلغ حجم العينة (265) مفردة، وقد حُدّد هذا الحجم استنادًا إلى معادلة ستيفن ثامبسون (Steven Thompson) لتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (0.05)، وهو ما يُعدّ ممثلًا لمجتمع الدراسة تمثيلًا إحصائيًا مقبولًا. وسوف تُوزَّع (300) استبانة على أفراد العينة تحسبًا لاحتمالات عدم الاسترداد أو عدم الصلاحية للتحليل، ويُتوقع استرداد ما لا يقل عن (270) استبانة، تبقى منها بعد استبعاد غير الصالحة نحو (265) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استرداد تقديرية تبلغ (88.3%).

مصادر جمع البيانات

سوف تعتمد الدراسة في جمع البيانات على مصدرين رئيسيين هما:

المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية، والدوريات والمجلات المحكمة، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير السنوية الصادرة عن بنك الإنماء ومؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي)، وقواعد البيانات الإلكترونية كقاعدة دار المنظومة، وEBSCO، وScience Direct، وGoogle Scholar، وذلك بهدف بناء الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة.

المصادر الأولية: وتشمل البيانات الميدانية التي ستُجمع من أفراد عينة الدراسة عبر توزيع استبانة الدراسة، فضلاً عن المقابلات غير الرسمية مع بعض المسؤولين في إدارة المخاطر الائتمانية بالبنك.

أدوات الدراسة

سوف تعتمد الدراسة على الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وسيتم تصميمها بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وستكوّن الاستبانة من ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية لأفراد العينة، ويشمل (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: المتغير المستقل (إدارة المخاطر الائتمانية)، ويتضمن أربعة أبعاد رئيسة بواقع (4 فقرات لكل بُعد، على النحو الآتي:

- البُعد الأول: تحديد المخاطر الائتمانية (4 فقرات).
- البُعد الثاني: قياس المخاطر الائتمانية (4 فقرات).
- البُعد الثالث: مراقبة المخاطر الائتمانية (4 فقرات).
- البُعد الرابع: الرقابة على المخاطر الائتمانية (4 فقرات).

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات المتغير المستقل (16) فقرة.

القسم الثالث: المتغير التابع (استدامة النمو في القطاع المصرفي)، وسيُقاس بوصفه محوراً أحادياً يتكوّن من (10) فقرات.

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات الاستبانة (26) فقرة، وسوف تُقاس استجابات المبحوثين وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وستُعطى الدرجات من (5) إلى (1) على التوالي.

وسوف يُتحقق من صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وصدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه. كما سيُتحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، بحيث تكون قيم الثبات مقبولة إحصائيًا (أعلى من 0.70).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف تُعالج البيانات إحصائيًا باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار الأحدث، وستُستخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس صدق الاتساق الداخلي والعلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Linear Regression) لاختبار أثر المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع.
- اختبار (T-test) للعينات المستقلة للتعرف على الفروق في استجابات المبحوثين وفقًا للمتغيرات الديموغرافية الثنائية.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على الفروق في استجابات المبحوثين وفقًا للمتغيرات الديموغرافية المتعددة.
- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من عدم وجود ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على تناول أثر إدارة المخاطر الائتمانية بأبعادها الأربعة (تحديد المخاطر الائتمانية، قياس المخاطر الائتمانية، مراقبة المخاطر الائتمانية، الرقابة على المخاطر الائتمانية) على استدامة النمو في القطاع المصرفي.

الحدود المكانية: ستُطبَّق الدراسة الميدانية على بنك الإنماء في المملكة العربية السعودية، بفروعه الرئيسة في مدينة الرياض والمدن الأخرى.

الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على العاملين في الإدارات المعنية بإدارة المخاطر الائتمانية والإدارات ذات الصلة في بنك الإنماء.

الحدود الزمانية: سوف تُجرى الدراسة الميدانية خلال العام الدراسي 2025/2026م.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

أبو شمالة، نواف محمود محمد. (2022). تقييم استدامة النمو والتنمية في اقتصاديات الدول النامية والصاعدة النفطية: حالة الاقتصاد العماني. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مج24، ع1، 5 -

53. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1310088>

أبو عوض، عبدالرحمن عطية سالم، و حمود، إبراهيم علي كردي. (2024). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف الخاصة التجارية للفترة "2015-2022". مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع101، 428 - 464. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1506779>

بضيايف، عبد الباقي. (2023). تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية: دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية "2009-2016". مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج8، ع1، 453 -

468. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1398218>

البياتي، قيس مهدي حسن، و الزبيدي، سعدون رشيد خضير. (2022). تحقيق الاستدامة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي المستدام في العراق. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع65، 199 - 220.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1248401>

جعفر، إيمان، و بدروني، عيسى. (2022). دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، مج13،

ع1، 17 - 29. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1271855>

راهي، محمد غالي، و سلمان، رحيم قاب. (2021). التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005 - 2019). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج17، ع2، 1 - 22. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1235572>

الزعبي، مريم محمد عبدالفتاح، و المحاسنة، محمد عبدالرحيم عبدالرحمن. (2026). أثر استراتيجيات النمو في تعزيز الاستدامة المؤسسية: القدرات الديناميكية متغيراً وسيطاً: دراسة ميدانية في البنوك العاملة في الأردن. العلوم التربوية، مج34، ع1 ، 263 - 293. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1660450>

عبدالله، وليد عيد مصطفى، و ميخائيل، هيلين جيد. (2025). استدامة الدين الخارجي كإطار لتعزيز النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على مصر 1990-2024. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج39، ع3 ، 581 - 640. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1621740>

العمرى، نور محمد، و كلبونة، أحمد يوسف. (2022). أثر إدارة المخاطر الائتمانية في تحسين أداء البنوك التجارية الأردنية: حسب بطاقة الأداء المتوازن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البلقاء التطبيقية، السلط. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1388949>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Brogi, M., Lagasio, V., & Porretta, P. (2022). Be good to be wise: Environmental, Social, and Governance awareness as a potential credit risk mitigation factor. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 33(3), 522–547.
- El Qirem, I. A., & Alshehadeh, A. R. (2025). The Impact of Credit Risks on Financial Performance and Their Effect on Sustainable Growth. *Calitatea*, 26(208), 232–240.
- Huian, M. C., Curea, M., & Mironiuc, M. (2025). Sustainability reporting and credit risk management in the Romanian banking landscape. *Amfiteatru Economic*, 27(70), 1011–1031
- Pradnyani, N. L. P. S. P., Suartana, I. W., Sari, M. M. R., & Budiasih, I. G. A. N. (2024). Achieving financial performance through the implementation of sustainable banking and credit risk: Analysis based on natural environmental sustainability. *Journal of Sustainability Science and Management*, 19(8), 70–88.
- Schulte, J., Bäckman, E., Giunta, V., & Salirwe, M. (2025). Credit risk assessment from a strategic sustainability perspective: The case of the Nordic banking sector. *Business Strategy and the Environment*, 34(6), 6457–6471.
- Syadali, M., Segaf, S., & Parmujianto, P. (2023). Risk management strategy for the problem of borrowing money for Islamic commercial banks. *Enrichment: Journal of Management*, 13(2), 1227–1236

Mid Ocean University

College of Management

Department of risk management



**Assessing the Effectiveness of Credit Risk Management
in Promoting Sustainable Growth in the Banking
Sector: An Empirical Study on Alinma Bank.**

Prepared by:

Khadijah Ibrahim

261002902

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1448-2026